افتتح المؤتمر «الكويت وتنويع القاعدة الاقتصادية» للجمعية الاقتصادية

العلي : أزمة ارتفاع أسعار الحديد في طريقها إلى الانتهاء

- الوزارة شكلت لجنة لمتابعة السوق ومدى احتياجه للكميات المتوفرة من مواد البناء للعمل على معالجة أي خلل
- الاقتصاد الكويتي مختلط يجمع بين القطاعين العام والخاص و الحكومة
- القطاع الخاص يعتبر العمود الفقري لعملية تنشيط النمو الاقتصادي

يوسف العلي

جانب من المؤتمر العلمي الثامن للجمعية الإقتصادية الكويتية

قال وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي إن أزمة ارتفاع أسعار الحديد في طريقها إلى الانتهاء بعد قيام شركات محلية باستيراد كميات من الحديد إلى البلاد مما يؤدي إلى إحداث عملية توازن في السوق.

وأضاف الوزير العلي – في تصريح للصحافيين على هامش المؤتمر العلمي الثامن للجمعية الإقتصادية الكويتية (الكويت وتنويع القاعدة الاقتصادية) الذي افتتحه امس برعاية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد – أن تلك الأزمة لن تؤثر على الحركة العمرانية في الكويت لافتا إلى أن خسائر بعض شركات الحديد العام الماضي انعكست على قدرتها الشرائية ما منعها من الشراء وبالتالي تاثرت كميات مخزون حديد التسليح.

وأعرب عن ثقته بمتانة القاعدة الاقتصادية الكويتية ووطنية مكوناتها على نحو يضمن انسجامها وتفاعلها مع التحديات التي تواجهها اقليميا ودوليا استنادا إلى جملة من المعطيات والمرتكزات.

وأوضح أن الوزارة شكلت لجنة لمتابعة السوق فيما يتعلق بمواد البناء ومدى احتياجه للكميات المتوفرة من تلك المواد للعمل على معالجة اي خلل محتمل او قائم بما لا يؤثر على حركة البناء.

قال يوسف العلي إن الاقتصاد الكويتي مختلط يجمع بين القطاعين العام والخاص لاسيما مع ما توليه الحكومة من اهتمام للقطاع الخاص باعتباره العمود الفقري لعملية تنشيط النمو الاقتصادي.

وأضاف العلي ان المشكلة الاقتصادية في الكويت باتت أكثر تحديدا بعد ما حظيت به من دراسات كثيرة من جهات محلية وأخرى عالمية وبافضل مستوى من الخبرة والاختصاص.

وذكر أن تلك الدراسات لم تتفق فقط على تشخيص الحالة الاقتصادية الكويتية وتحليل عناصرها بل كادت تجمع على منهجية معالجتها وطرح الحلول المناسبة لها وذلك من خلال تحسين معدلات الأداء في مختلف القطاعات الاقتصادية وعلى نحو يضمن تنويع القاعدة الاقتصادية.

وأشار الى أن ذلك سيتم من خلال تحسين اداء القطاعات الاقتصادية المختلفة وعلى نحو ينسجم مع جهات مسار الإصلاح المالي والاقتصادي كجزء من استراتيجية الإصلاح الاقتصادي بمفهومه الشامل.

وقال إن «المطلوب من وجهة نظري لخلق القاعدة الاقتصادية المتنوعة هو أن يأخذ مسار الإصلاح الاقتصادي اتجاهين اولهما تتبناه الحكومة من خلال الاصلاح الجزري في اطار مسار الاصلاح المالي والاقتصادي المقدم ضمن وثيقة الاصلاح باعتبارها استراتيجية شاملة واضحة الاهداف والمنطلقات ومحددة السياسات والاجراءات مبرمجة الاولويات والخطوات».

واضاف أن الاتجاه الثاني يتمثل بإعادة النظر بالدور الاقتصادي الحالي للدولة والعودة به إلى ثوابته الاقتصادية والإدارية في التنظيمات الديمقراطية ذات الاقتصاد الحر مبينا أن هذا الاتجاه لا يتاتى إلا بدعوة القطاع الخاص كي يتحرر بسرعة من العادات والمفاهيم والممارسات التي رسختها المرحلة الخاصة ليقف على قدميه مواجها مسؤولياته متحديا صعوباته متحملا نتائج عثراته.

وبين الوزير العلي أن الاونة الاخيرة شهدت تصاعدا وتسارعا في الاداء الحكومي من خلال تفعيل مجموعة التشريعات التي كانت نتاج تعاون مثمر وتفاهم بناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بهدف ترجمتها إلى شراكات إستراتيجية قادرة على تسريع معدل اداء القطاعات الاقتصادية وصولا إلى تنويع القاعدة الاقتصادية لدولة الكويت.

وأعرب عن ثقته بمتانة القاعدة الاقتصادية الكويتية ووطنية مكوناتها على نحو يضمن انسجامها وتفاعلها مع التحديات التي تواجهها اقليميا ودوليا استنادا إلى جملة من المعطيات والمرتكزات.

وشدد العلي على اهتمام وحرص سمو امير البلاد على دعم المؤتمر وخصه بالتوجيه والإرشاد إيمانا منه بأهمية الدور الذي يلعبه موضوع المؤتمر؛ وهو تنوع القاعدة الاقتصادية داخل دولة الكويت. حيث تمثل رعايته للمؤتمر حافزا ليس فقط للمشاركين فيه وحسب، بل تفعيلا لما ستنتهي إليه توصياته من قبل الجهات المعنية بموضوعاته.

ثم القى رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية، فيصل البدر كلمة اشار فيها إلى أهمية دور المؤتمر العلمي الثامن للجمعية الإقتصادية، والتي تهدف من خلاله إلى المشاركة في تصحيح المسار الاقتصادي للدولة، وتشخيص مواطن الخلل الهيكلي في الاقتصاد ووضع الحلول المناسبة لها.

واضاف البدر مؤكدا بان التحدي الاكبر الذي تواجهه الحكومة يكمن في تشجيع المواطنين الكويتيين الرافضين والمتحمسين للمشاركة في التغيير الاقتصادي في الكويت، وذلك من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الحوافز الكافية سواء المادية والمعنوية للتفكير في المبادرة الريادية كمسار مهني مناسب بالمقارنة مع الفرص المجزية المتاحة في القطاع العام، لضمان نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبدوره القى عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر عبدالوهاب محمد الرشيد كلمة يوضح من خلالها اهمية المؤتمر العلمي الثامن للجمعية في ظل ظروف اقتصادية استثنائية خصوصا بعد المتغيرات التي طرات بالأسواق النفطية وتاثيرها البالغ على الدول المصدرة للنفط حيث تكبدت هذه الدول خسائر مالية كبيره نظرا لإنخفاض سعر برميل النفط مما ادى الى مواجهتها لعجوزات ماليه في ميزانياتها السنوية تشكل تهديدا حقيقيا اذا لم يتم تدارك الأمور بشكل حاسم، موضحا بأن فكرة المؤتمر أتت بعد طرح العديد من التساؤلات اهمها ماذا بعد مرحلة النفط؟ لذلك اتت فكرة المؤتمر اليوم «الكويت وتنويع القاعدة الاقتصادية» تفعيلا للدور الوطني للجمعية الإقتصادية بتسليط الضوء وتشخيص مكامن الخلل ووضع الحلول اللازمة.

وعبّر الرشيد عن تقديره بمشاركة نخبة من الاختصاصيين والرياديين وكبار المتحدثين من ذوي الخبرة والإختصاص؛ مؤكدا بأن جهودهم المبذولة وإحساسهم بالمسؤولية الاجتماعية والوطنية سوف ينصب في صالح الخروج بنتائج إيجابية ومواجهة هذا التحدي الإقتصادي.

الحلقات النقاشية

ثم بدأت أولى الحلقات النقاشية في المنتدى وكانت بعنوان «التحديات الإقتصادية الراهنة» وفي هذه الجلسة تمت مناقشة أهم التحديات الديمغرافية في الكويت ذات الصلة بسوق العمل والمتعلقة بخلل التركيبة السكانية ومستوى نمو السكان وتأثيرهما على الإقتصاد المحلي، وأزمة التوظيف والبطالة في ظل السياسات والممارسات والبرامج الغير فعّالة التي انتهجتها الحكومة على أمل تحسين نسبة الكويتيين من جملة العمالة في الإقتصاد ، فضلاً عن ذلك فقد تم مناقشة مفهوم «الثقافة الريعية» وأهمية التصدي لهذا المفهوم السائد بالإقتصاد المحلي الكويتي والذي يهدف إلى الربح السريع والمضمون بغض النظر عن النتائج السلبية التي يتكبدها الإقتصاد على مستوى العمل والتجارة والأنشطة الصناعية والمهنية. علاوة على ذلك، فقد تمت مناقشة محور ضعف الإدارة العامة وهيمنة الدولة على كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية، والتي تتطلب إعادة النظر بتخفيف هيمنتها على معظم الأنشطة الاقتصادية، حيث أن الإتجاه نحو تخصيص هذه الخدمات والأنشطة سوف يساهم في تخفيف الكثير من الأعباء التي تتحملها الدولة.

وفي الحلقة النقاشية الثانية، بعنوان « متطلبات التنويع» تم التطرق إلى موضوع العمل من أجل بنية مؤسسية قوية سعيا لتنويع القاعدة الاقتصادية، وجعل الكويت خيار للمركز المالي والتجاري من خلال القواعد الإثني عشر للحكم الصالح. كما تمت مناقشة تحرير الأسواق من الفلسفة التشريعية الريعية؛ حيث يواجه الاقتصاد الكويتي العديد من التحديات التي تحد من فاعلية تطبيق نظام السوق الحر، أبرزها هو عدم توافر إطار تشريعي ملائم يعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد ليتخلص من قبضة الفلسفة الريعية التي تسيطر على جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية. كما تم مناقشة العقبات القانونية الناتجة عن فلسفة الدولة القائمة على التدخل في الأسواق والتي تمثل عقبة رئيسية لتحرير الأسواق في الكويت. كما تم تسليط الضوء على تجارب الدول الأخرى في رفع كفاءة القاضي ودعم السلطات القضائية كون أن المحاكم تعد أحد أهم الأدوات المؤثرة في عملية الإصلاح الإقتصادي.

علاوة على ذلك تمت مناقشة محور الشراكة والخصخصة والسياسات الإقتصادية المحفزة؛ بما يضمن تعديل القوانين الحالية للخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير مميزات وتقديم حوافز أفضل للمستثمر المحلي والأجنبي للمنافسة مع دول المنطقة. كما تم التطرق في هذه الجلسة إلى مفهوم رأس المال البشري بصفته أحد أهم مكونات رأس المال الفكري؛ حيث قد تم تسليط الضوء على أهميته وعناصره الأساسية باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة وتنويع القاعدة الاقتصادية وتسريع عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة، وكذلك تمت مناقشة تنمية واستثمار رأس المال البشري ونظرياته ودور التعليم العام والتعليم الجامعي على الخصوص في تنميته، والعلاقة بين التعليم والتدريب واستثمار رأس المال البشري.

وفي الجلسة الثالثة تحت عنوان «تنويع القاعدة الاقتصادية» تم التطرق إلى موضوع القطاعات الإقتصادية الواعدة والمستلزمات المتطلبة لتفعيل خيار تنويع مصادر الدخل. فضلاً عن ذلك فقد تمت مناقشة محور خيار الإقتصاد المعرفي حيث تم التطرق إلى أهمية إستخدام المعرفة كأصل من أصول الاقتصاد، والتعرف على مهارة إدارة هذه الأصول بالشكل المطلوب. فالإقتصاد المعرفي قائم على بشكل كبير على العاملين في مجال المعرفة .إضافة إلى ذلك تم التطرق إلى موضوع قاعدة الصناعات النفطية، والذي يسلط الضوء على أن الإيرادات العامة في دولة الكويت تتألف اساسا من الإيرادات النفطية، وذلك المصدر الوحيد تقريبا لإيرادات المؤسسات المالية، والذي بدوره يجعل من هيكل الإيرادات برمته عرضه للتقلبات التي تشهدها الأسواق النفطية، وهو ما يؤكد الخاصية العامة للكويت بوصفها اقتصادا ريعيا.

الجدير بالذكر بأنه عقب الجلسات الثلاث ومحاورها صدور البيان الختامي لأهم ما دار في تلك الجلسات وعرضا للتوصيات التي تمحورت من تلك النقاشات والتي من شأنها التصدي ومعالجة التحدي الاقتصادي الراهن.

البورصة «تهبط» بسبب اشتداد وتيرة المضاربات وعمليات جني الأرباح

أغلق سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) تعاملات جلسة أمس الثلاثاء على انخفاض بسبب جملة من العوامل السلبية يتصدرها اشتداد وتيرة المضاربات وعمليات جني الأرباح.

ويضاف إلى ذلك أيضا القلق من إيقاف شركات خصوصا الإستثمارية بسبب التأخر في افصاحات الربع الاول من عام 2016 حيث إن أكثر من 60 في المئة من تلك الشركات لم تعلن بعد عن البيانات المالية.

وعلى الرغم من التراجع الذي طال مؤشرات السوق الرئيسية فإن هناك بعض عمليات الشراء الانتقائية صوب أسهم تشغيلية خصوصا في الساعة الأخيرة التي امتدت حتى فترة المزاد (دقيقتان قبل الإغلاق) حيث قلصت بعض الأوامر المدروسة من الخسائر بنحو 14 نقطة بسبب الطلب على بعض الأسهم لاسيما أسمنت الخليج والسينما الوطنية التي طلبت بالحد الاعلى علاوة على أسمنت أبيض وشركة ياكو.

«المركزي» يوافق على تعيين شاهين الغانم رئيساً تنفيذياً لبنك وربة

أعلن بنك وربة، البنك الأسرع نمواً في الكويت ويقدم مجموعة من الخدمات المصرفية والاستثمارية المطابقة للشريعة الإسلامية وفق مستويات محلية وعالمية، عن موافقة البنك المركزي الكويتي على تعيين شاهين حمد عبد الوهاب الغانم، رئيساً تنفيذياً للبنك. وكان الغانم قد استلم مهام الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك وربة في بداية شهر ابريل 2016

وبناء عليه سوف يستمر الغانم بقيادة البنك تبعاً للاستراتيجية التنموية الطموحة التي كانت قد اعلن عنها في 2015 وتستمر الى عام 2017، مع ايلاء الأهمية القصوى لتحقيق أهداف البنك المتمحورة حول زيادة النمو، تطوير العمليات ومتابعة الابتكار في الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية بما يتطابق مع مبادئ بنك وربة وقيمه.

الى ذلك، ينضم الغانم الى منصبة الجديد مراكما خبرات عريضة في الادارة في مجالات متعددة، وهو على اطلاع عميق حول عمليات البنك حيث شغل فيه، قبل منصبه الحالي، منصب نائب الرئيس التنفيذي للاستثمار والخزينة الذي عمل خلاله على مراكمة خبرات تؤهله وبامتياز اليوم لاستلام دفة الإدارة في البنك. ويتمتع الغانم برؤية حكيمة في علوم الإدارة وقدرة وعزم لمتابعة تحقيق اهداف وربة الأولية والتي تقتضي تقديم أفضل خدمات مصرفية اسلامية للعملاء والمجتمع وفق معايير الإبتكار والإبداع ما من شأنه ان يضيف الى سجل نجاحات بنك وربة وبدعم نموه وربحيته.

ومنذ تخرجه من جامعة الكويت للتجارة، الاقتصاد والعلوم السياسية في عام 1994، شوءا الغانم العديد من المناصب القيادية ليس فقط في بنك وربة ولكن ايضا في مؤسسات عريقة اخرى في قطاع المصارف، النفط والعقارات التي ساهمت في تعزيز خبراته ودعم مهنيته للوصله الى سدة القيادة في بنك وربة، الذي يشق طريقه سريعا باتجاه النمو وقيادة قطاع الصيرفة الإسلامية في الكويت؛ وباشر الغانم مسيرته المهنية بتوظيف خبراته العريقة في حقل التعليم في مؤسسات عريقة لاداره والمحاسبة ومن ثم أصبح عضوا في مؤسسة محاسبي الإدارة في الولايات المتحدة الاميركية في عام 1997 وعضوا في مؤسسة ادارة المخاسبة المعتمدة في الولايات المتحدة ايضا في عام 2003، وفي عام 2007، اكمل بنجاح الدورة الثالثة من برنامج الإدارة العامة من جامعة هارفرد للاعمال في الولايات المتحدة الاميركية وحصل على الماجستير في عام 2008 من جامعة ماسترخمت للإدارة.

وقبل انضمامه الى فريق ادارة بنك وربة، شغل الغانم العديد من المناصب في البنوك والشركات داخل و خارج الكويت

«إنفينيتي البابطين تكشف عن طرازين جديدين من فئة «الكروس أوفر»

جانب من الاحتفالية

كشفت عبد المحسن عبد العزيز البابطين الوكيل الحصري لسيارات انفينيتي في الكويت سيارتين جديدتين – إنفينيتي QX60 وQX50 الفاخرتين من فئة مركبات الكروس أوفر. وتعمل إنفينيتي خلال هذه الفترة على تدشين عدد من المنتجات، وتمثل السيارتان الجديدتان إضافة بارزة لقصة نجاح العلامة التجارية، وهناك المزيد من المنتجات التي سيتم الإعلان عنها.

تمت إعادة تصميم الهكل الخارجي لإنفينيتي QX60 الجديدة كليًا، كما تم دمج العددي من المزايا والتقنيات الجديدة التي تعزز مستويات الراحة والملاءمة والسلامة. ففي مقدمة السيارة، تتموضع في الشبك الأمامي على شكل القوس المزدوج مصابيح زينون الثنائية الأمامية كميزة قياسية. وقد تم استخدام إضاءة (LED) على نحو موسع أكثر بما في أضواء LED النهارية الجديدة ومصابيح الضباب الأمامية ولمسات الكروم. كما تتميز السيارة بلمحات خاصة من روح تصميم العلامة التجارية مثل غطاء محرك السيارة بشكل الموجات المزدوجة وعمود (D) على شكل هلال.

وبهذه المناسبة، علق محمد شلبي، رئيس العمليات في مجموعة البابطين بقوله: «قد حظيت إنفينيتي QX60 وQX50 ، بإعجاب جميع الحضور، وذلك لتصميم السيارتين الجديدتين وبتقنياتهما.»

«إنفينيتي QX60 وQX50، الجديدتين بتصميمهما الجديد يعد الخيار المثالي لكل محبي القيادة وذلك لما تنفرد به من مواصفات لا مثيل لها على الطرقات وفي قطاعها، حيث يضعان مقاييس جديدة للتصميم المبدع والأداء الرائع بالإضافة إلى التقنيات المتطورة في قطاع السيارات الكروس أوفر.»

تحدث شلبي بهذه المناسبة عن الجهود التي تبذلها دائماً شركة عبدالمحسن عبدالعزيز البابطين في عروضها وخدماتها من أجل البقاء في طليعة وكلاء السيارات في الكويت والمحافظة على مكانتها الرائدة فيه.

«البترول الوطنية» تحقق 585 مليون دولار أرباحاً صافية

أعلن الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية محمد غازي المطيري أن الشركة حققت صافي أرباح بلغ 585 مليون دولار امريكي خلال العامين الحالي والماضي.

وقال المطيري في كلمته خلال افتتاح المؤتمر ال 24 لجمعية مصنعي الغاز فرع دول مجلس التعاون الخليجي ويحمل عنوان (مستقبل صناعة الغاز) إن إجمالي أرباح الشركة الشاملة مع المخزون الاستراتيجي للمنتجات يبلغ 1.83 مليار دولار (الدولار يساوي 0.301 دينار كويتي).

وأوضح أن نسبة الإنجاز في مشروع الوقود البيئي بلغت تقريبا 53 في المئة والأمور تسير إلى الأفضل وفقا للمخطط له فضلا عن الأمور الأخرى المرتبطة بتكرير النفط وغيرها.

ولفت إلى التوجه نحو إنتاج الغاز في الكويت باعتبارها من المشاريع الحيوية الحالية والمستقبلية لتعزيز إنتاجه وأهمها خط الغاز الرابع الذي يبلغ طاقته 805 ملايين متر مكعب وهو الآن في آخر مراحل التسليم النهائي.

وأشار في هذا الصدد إلى مشروع الخط الغاز الخامس والمتوقع تشغيله عام 2019 بطاقة 805 ملايين متر مكعب ومشروع استيراد الغاز الطبيعي المسال في منطقة الزور الذي سينتج ثلاثة مليارات وحدة حرارية وهو خيار استراتيجي وغاز نظيف لمحطات البترول إضافة إلى خزانات الغاز المسال ومشروع استخلاص الغازات الحمضية.